



اسم المقال: عرض النفط الأبيض والبنزين والعوامل المؤثرة فيهما في محافظة السليمانية خلال الفترة 1996 - 2001

اسم الكاتب: أ.م.د. ثاراس حسين محمود، م.م. نياز نجم الدين نوري

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3140>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 06:19 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



عرض النفط الأبيض والبنزين والعوامل المؤثرة فيهما في محافظة السليمانية خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠١

نياز نجم الدين نوري
مدرس مساعد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة السليمانية

الدكتور نراس حسين محمود
أستاذ مساعد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة السليمانية

المستخلص

أدى عامل عرض الوقود دوراً مؤثراً في النشاط الاقتصادي في محافظة السليمانية، بل أن هذا العامل كان ولا يزال يؤدي دوراً مؤثراً وسلبياً في التنمية الاقتصادية والإقتصادية الجارية في المحافظة، وهناك عوامل عديدة أثرت في عرض الوقود سلباً منها عوامل إقتصادية وأخرى غير إقتصادية. يحاول البحث بيان طبيعة هذا العرض وتشخيص هذه العوامل لأجل حل مشكلة عرض الوقود في المحافظة، وجعل العامل الاقتصادي أكثر ايجابية في التنمية الإقتصادية والإقتصادية في المحافظة.

Supply of Kerosene and Benzene and Factors Affecting on its in Sulaimania Governorate during 1996 - 2001

Aras Hussain Mahmood (PhD)
Assistant Professor
College of Economics and Administration
Sulaimani University

Niaz Najmaddin Nori
Assistant Lecturer
College of Economics and Administration
Sulaimani University

Abstract

The factor of fuel supply in Sulaimani governorate/Iraq, has played an effective role in the economic activity. This factor has been of potential and negative effect on the current economic and social development in Sulaimani governorate. There were various factors affected negatively in the fuel supply including economic and non - economic factors. This research tries to explain the nature of fuel supply and examine the factors, in order to solve the problem of the fuel supply in the governorate as well as making this economic variable more positive in the economic and social development.

المقدمة

النفط الأبيض ومنتجاته ه وحدى السلع الضرورية لإ دامة وتطوير النشاطات الإقتصادية. لقد مرت محافظة السليمانية منذ سنة ١٩٩١ بكثير من الازمات الإقتصادية، ومنها أزمة النقص في امدادات النفط الأبيض والبنزين التي انعكست سلباً على الحياة الإقتصادية والإقتصادية. وحاولت إدارة المحافظة فعلياً إيجاد

مخرج من الأزمة الناتجة عن محدودية العرض من جهة، والنمو المتواصل للطلب من جهة أخرى. ومن المحاولات التي لا بد منها، هي تشجيع البحوث العلمية التي تلم بتفسير جوانب الأزمة والوقوف عن مسبباتها المباشرة وغير المباشرة لأجل إيجاد حل مجدٍ لهذه المشكلة.

تتجسد أهمية البحث من كون الوقود الأبيض تشكل مصدراً رئيسياً للطاقة في الاستخدامات المنزلية وفي إدامة نشاط القطاعات الاقتصادية والمواصلات والقطاع الحكومي.

ومشكلة البحث هل توجد فجوة مستمرة بين العرض والطلب على النفط والبنزين في المحافظة؟ وما هي الأسباب المؤدية إلى نقص العرض وزيادة الطلب عليهما.

وهدف البحث هو التحقق من فرضية البحث وحل مشكلة البحث وتشخيص الأسباب الكامنة وراءها وطرح المقترحات الكفيلة بمعالجتها والحد من تفاقمها. وتتعلق فرضية البحث من أنه كان عرض النفط الأبيض والبنزين أقل من الطلب عليهما خلال فترة الد رالمسوكانت هناك فجوة سالبة ، وكان يمكن للخبزين الاستراتيجي معالجة المشكلة نسبياً ولاسيما بعد إنشاء مصفى السليمانية في سنة ١٩٩٧ في المواسم الحارة خصوصاً ، أما في المواسم الباردة فكان بالامكان الاستفادة من الفائض لمعالجة المشكلة.

أما منهج البحث فيتم على الأسلوب الاستنباطي من خلال التحليل العام لطبيعة عرض السلعة ، ومن ثم إجراء تطبيقها على العرض الخاص بالسوق المحلية.

ولأجل الوصول لهدف البحث تم توزيعه على أربعة مباحث، الأول ويتضمن موضوع العرض النفطي والعوامل المؤثرة فيه، أما الثاني فيتناول أهمية المنتجات النفطية بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى في محافظة السليمانية ، والثالث يخص عرض المنتجات النفطية في محافظة السليمانية . وفي الختام نورد المبحث الرابع الذي تضمن أهم الاستنتاجات والمقترحات.

العرض النفطي والعوامل المؤثرة فيه

مفهوم العرض النفطي والعوامل المؤثرة فيه

الكمية المعروضة مقدار محدد من السلع والخدمات التي يقوم المنتجون ببيعها في السوق بسعر معين وفي زمن معين ، (William and Michael, 2001) وهذا التعريف يشمل عرض الطاقة ومن ضمن ذلك عرض النفط وكذلك مشتقاته. يتحقق عرض المشتقات النفطية في البلدان النفطية من خلال الإنتاج المحلي والإستيرادات، مالم في البلدان غير النفطية فإن هذا العرض يتحقق من تكرير النفط الخام المستورد من خلال المصافي المتوطنة فيها، وقد يتم سد النقص في الفجوة بين عرض هذه المشتقات النفطية التي يتم تميؤها محلياً من خلال استيراد المشتقات النفطية من الخارج. (الهيبي، ١٩٩٤، ١١٧)

ولكن هناك دائماً مجموعة من العوامل التي تقف وراء العرض لتؤثر فيه وتخلق اختلالاً في السوق ، وفيما يتعلق ب عرض النفط فإنه يخضع لمجموعة من العوامل التي لها علاقة بالموضوع قيد الدراسة وهي:

نظرياً، إن المنتج يستطيع زيادة مستوى العرض من الناحية الكمية كلما ارتفع سعره وتخفيضه كلما هبط سعره مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، وهذا ما يسمى بقانون العرض أي هناك علاقة طردية بين المتغيرين .(علي، ١٩٨٤، ١٦٢).

ولكن بالنسبة للنفط فالمنتج لا يستطيع دائماً زيادة عرض النفط ، وذلك بسبب المحددات الفنية و الإقتصادية والسياسية، وتظهر تأثيرات هذه المحددات في المدى القصير بشكل أكثر (الدوري، ١٩٨٨، ١٢٥). أما في المدى المتوسط والطويل، وبسبب وجود مجال أوسع للمنتج للتحكم في تلك المحددات والقيود ، يكون بالإمكان زيادة العرض ، وبغض النظر عن الفترة الزمنية ، فإن نوعية السوق هي الأخرى تؤثر في العلاقة المذكورة ، ففي الأسواق الاحتكارية يكون بمقدور المحتكر زيادة العرض حتى مع ثبات السعر أو حتى مع انخفاضه ، أو تخفيض العرض مع ارتفاع السعر.

إن استمرار ارتفاع سعر النفط الخام شجع البلدان النفطية على زيادة الإنتاج مع بدء سنة ٢٠٠٠ إلى نهايته من 22.97 مليون برميل إلى 26.7 مليون برميل يومياً، وذلك بغية إعادة التوازن إلى السوق (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، ٢٠٠١، ١٠٩).

وللاحتياطي النفطي أجلي في عرضه ومنها الاحتياطي المثبت والاحتياطي المحتمل، والمقصود بالأول هو الاحتياطي الذي يمكن استخراجه وتخمين حجمه استناداً إلى البيانات الهندسية و الجيولوجية، أما الاحتياطي المحتمل فهو مجمل الاحتياطي المتوقع استخلاصه من المكنم النفط (فط كوردستان العراق، ١٩٩٧، ٦١).

من هذين التعريفين يظهر أن عرض النفط ومشتقاته يتأثر بالاحتياطي المثبت، أي أن استخراج النفط يكون دالة للاحتياطي:

$$R=F(S)$$

إذ إن:

$$S = \text{حجم الاحتياطي}$$

$$R = \text{الاستخراج}$$

ولذلك فإن كل زيادة في احتياطي النفط الخام تسهل عملية الاستخراج فتزيد عرض المنتجات النفطية ، ولكن الملاحظ هنا هو أن زيادة معدل الاستخراج تعني تقلص حجم الاحتياطي المثبتكون النفط من الموارد الناضبة ، ومن هنا وضع مقياس 1/10 للاستخراج، أي ينبغي استخراج برميل واحد من النفط من كل عشرة براميل، والنشاط الاستكشافي والتطويري في النهاية هو الذي يعوض النقص في

الاحتياطي، وكلما توسع هذا النشاط توسع معه حجم الاحتياطي النفطي (موسى، ٢٠٠٢، ٧١-٧٢).

والحقيقة لا يمثل الاحتياطي النفطي العامل الرئيس المؤثر في عرض النفط وحيلبافه يتيح المجال للتحكم في السوق ويخلق احتكار القلة ، فوفرة الاحتياطي النفطي بالنسبة لدول الاوبيك الذي بلغ 78.2% من إجمالي الاحتياطي العالمي خلال الفترة 1990-1998 أتاح الفرصة لتلك الدول للتحكم في السوق العالمية نسبياً (موسى، ٢٠٠٢، ٧١-٧٢).

وما عدا الاحتياطي فإن للمخزون النفطي سواء النفط الخام أو المصنع (المشتقات النفطية) دوراً مهماً في إعادة التوازن للسوق في حال حدوث أي اختلال. ويقصد بالخزين النفطي الكميات الموجودة في المستودعات لغرض تصفيته أو لأغراض إستراتيجية، أما الكميات الموجودة في خزانات محطات التوزيع أو لدى المستهلك النهائي وأفي خزانات السيارات ، فلا تدخل ضمن حسابات الخزين (فرج، ٢٠٠١، ٤٦).

يؤدي خزين النفط ومشتقاته دوراً مهماً في تلافي التذبذبات الحاصلة بين العرض والطلب لسحب من المخزون أو الإضافة إليه ، ففي حال تراجع الطلب على النفط الأبيض في فصل الصيف مثلاً ، يمكن سحب الجزء الفائض من العرض والحاصل جراء تراجع الطلب ليُضاف إلى الخزين كي يتم سحبه مجدداً في فصل الشتاء بغية تلبية الطلب (سعيد، ٢٠٠١، ٢٣).

بالشكل نفسه تُتاح الفرصة أمام المنتج لسحب كميات من البنزين أثناء تراجع الطلب عليه في فصل الشتاء لإضافته إلى الخزين بغية طرحه لاحقاً، هذه التطورات الفصلية أدت إلى تقلص المخزون العالمي في الربع الأول من سنة 2000، بالمقارنة مع سنة 1999، إذ وصل إلى 2525 مليون برميل فقط ، وذلك نتيجة حصول زيادة في الطلب ، إلا انه ارتفع إلى 2565 مليون برميل في الربع الأخير من سنة 2000 (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، ٢٠٠١، ١١٢-١١٣).

في الواقع إن القلق نضوب النفط الخام و حدوث مشاكل سياسية و عدم استقرار سوق النفط ومشتقاته ، يزيد من أهمية الخزين الاستراتيجي ويجعل من الخزن تقليدياً لدى الدول وخصوصاً الدول غير النفطية ، وفي هذا المجال تحاول الدول الصناعية دائماً تأمين خزين يكفي لسد حاجاتها لمدة تسعين يوماً تحسباً للأوضاع التي تنقطع في ظلها الإمدادات النفطية، أو بنى المضاربة والتأثير في حركة الأسعار (سعيد، ٢٠٠١، ٢٢)

إن الافتقار إلى وسائل الخزن و أماكنه يضع المنتج أو المشروع في موقف حرج، كونه يفقد القدرة على زيادة بعض العناصر الإنتاجية، إذ تتسبب أية زيادة في تلك العناصر باختناقات معينة ، أبرزها إيقاف الإنتاج حتى ولو بصورة مؤقتة في ضوء عدم القدرة على خزن الفائض الناجم من الزيادة المستحدثة (علي، ١٩٨٤، ١٦٥).

إن قيد التكاليف في الصناعة النفطية يعد من أهم القيود على زيادة العرض ، لأن الصناعة النفطية لا بد من مرورها بمجموعة من المراحل التي تحتاج إلى حوالي 3-10 سنوات ابتداءً من التفجير ومروراً بالاكتشاف والاستخراج وانتهاءً بالتسويق (www.OPEC.org.2003). ففي مرحلة الاستكشاف يواجه المنتج مخاطر جسيمة لحاجته إلى رأس مال طائل يخمن بمليارات الدولارات التي قد لا تعطي أية نتيجة، بمعنى أنه من الممكن ألا يتم اكتشاف النفط ، أو يكون حجم الإحتياطي النفطي المكتشف ونوعيته من حيث المحتوى الكبريتي بالصورة التي لا يمكن بها تغطية التكاليف (القاضي وآخرون، ٢٠٠١، ١).

وإذا كان بمقدور المنتج تجاوز القيد الأول (الإستكشاف) تصبح التكاليف قيماً على الإستخراج. والمبدأ الأهم لدى المنتج في هذه المرحلة هو أن برميل النفط المستخرج هذا اليوم يُمنع استخراجه مستقبلاً، باعتبار أن النفط من الموارد الاقتصادية الناضبة (الهيئي، ٢٠٠٠، ٥٠). والنشاط الإستخراجي يبدأ أولاً من المناطق والحقول ذات الكلفة الحدية المنخفضة والسهلة الإستخراج، وبهدف إشباع الطلب المتزايد، يضطر المنتج إلى استغلال الآبار ذات الكلفة الحدية الأكبر (إسماعيل، ١٩٨٨، ١٦٢) ولكن لا يمكن للمنتج قطعاً أن ينجو من مشكلة ندرة النفط ونضوبه هذا يولد الغموض في جانبي العرض والطلب . والغموض وارتفاع درجة الشك واللايقين ومشكلة النضوب تتبعها مجموعة من الإفرازات المختلفة من سوق إلى أخرى.

يحاول المنتج في سوق المنافسة إيجاد التوازن بين معدلات الإستخراج والأسعار والعمر الإنتاجي للبئر النفط، ولكن نظر الثبات السعر، يضطر المنتج من أجل تغطية التكاليف وتحقيق الربح إلى زيادة معدلات الإستخراج التي تؤدي إلى تسريع النفاذ وبلتتازاف الثروة النفطية . وهذا ما دفع الاقتصادي (ستوفر) إلى القناعة بأن المنافسة تقف وراء تسريع عملية استنزاف النفط التي حدثت في ثلاثينيات القرن العشرين (الهيئي، ٢٠٠٠، ٦١).

لمشكلة النضوب والتحول من بئر آيلة للانتهاء والنضوب إلى بئر جديدة تدفع بالمنتج طبطرارياً للتقريب باستمرار، وهذا يعني أن على المنتج تحمل تكاليف أكبر (موسى، ٢٠٠٢، ٧٢).

ولقد توصل الاقتصادي (ادلمان) جراء طبيعة الصناعة النفطية و إفرازات المنافسة والسعي المستمر لاطالة امد الإنتاج في البئر، إلى نتيجة مفادها أن أحسن مستثمر أمنتج لمورد النفط هو المحتكر لأن المحتكر يمكنه التحكم بالأسعار، بلمكانه توسيع دائرة النشاط الإستخراجي والإنتاجي نحو المناطق ذات الكلفة العالية بخلافاً للسوق التنافسية ، يبدأ المحتكر من معدلات إستخراجية منخفضة ليصعد تدريجياً إلى المعدلات المرتفعة، فيطيل مد البئر النفطية (الهيئي، ٢٠٠٠، ٦٢).

إن التكاليف التي يتحملها منتج النفط نتيجة نقل النفط الخام إلى أماكن التصفية أو نقل المشتقات النفطية إلى متناول المستهلك، ليست أقل أهمية من التكاليف

الخاصة بمرحلتى الأستكشاف والإستخراج. والنسبة لنقل النفط، سواء كان المنتج شركة أو حكومة، هناك طريقتان رئيستان للنقل، الطرق البرية كالأ نايبب والسكك الحديد والشاحنات، أو يكون الاعتماد على الوسائل البحرية كالنقلات والسفن النهرية (البصام، ١٩٨٤، ١٧). والنقطة المهمة في مرحلة النقل والتسويق عند المنتج هي تقليب المسافة بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك، وشحن الكميات الضرورية عبر الوسائل المتاحة، و هنا يختار المنتج أفضل الوسائل المتاحة، ويقرر الإستثمار في الطريقة أو الوسيلة التي توصل أكبر كمية من الناتج وبأقل التكاليف من مكان التصفية إلى متناول المستهلك النهائي (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترو، دراست مختارة في الصناعة النفطية، ١٩٧٩، ٢٦٤)، ويحقق عبر هذا هامش ربحي معين. وهكذا فالاختيار بين وسائل النقل هو من إفرزات كون تلك الوسائل مكلمة لبعضها أحياناً ومنافسة لبعضها أحياناً أخرى ولكل واحدة منها مميزاتا الخاصة.

من الجدير بالذكر ان جميع الوسائل تحتاج إلى رساميل كبيرة لابد للمنتج من تحملها، فضلاً علىمشاكل القانونية والفنية لتلك الوسائل كذلك . وأكثر من هذا، يتحمل المنتج في فترات تراجع الطلب نوعاً آخر من التكاليف، وهي تكاليف البحث عن ذروة الطلب . وبما أن النفط الخام مركب من الذيتروجين والهيدروجين وتدخل في تركيبته مجموعة من المعادن والمركبات الكبريتية التي تؤثر في درجة الكثافة والنوعية وجودة المنتجات المكررة (السماك، ١٩٨٧، ١٩)، لذا فإنه من المتعذر الاستفادة من النفط الخام إلا من خلال تكريره وتكمن أهمية صناعة التكرير في قدرتها على رفع قيمة برميل النفط الخام اقتصادياً وتحويل ذلك البرميل إلى منتجات يصل عددها إلى واحد عشر منتجاً، (لذلك البرميل والتي تبدأ من الغاز المسال وتنتهي بالشمع والأسفلت بعد مروره بمجموعة مراحل فنية معقدة (الهيئي، ٢٠٠٠، ٢١٤). إلا أن نصب المصافي وتوسيعها وتطويرها وتحديد موقعها الجغرافي من حيث البعد أو القرب من مراكز الاستهلاك، فضلاً عن كون حجم المصفى والطريقة المتبعة في التكرير، متخلفاً أم متقدماً، يتطلب استثمارات كبيرة ورؤوسال أضخمة وكل ذلك يعني رفع التكاليف الثابتة في هذه المرحلة (الدوري، ١٩٨٨، ١٠١-١٠٤). من هنا، فإن تعدد وتنوع مراحل وعمليات استغلال النفط يجعل الصناعة النفطية ذات طبيعة خاصة بحيث تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، وإن تعدد مراحل الصناعة النفطية يجعل كل مرحلة صناعة مستقلة قائمة بحد ذاتها ومحتكرة من قبل منتج أو بضعة منتجين.

كما يتيح التطور التكنولوجي الفرصة لمأم المنتج للبقاء على مستوى الإنتاج نفسه، بوحدات أقل من عناصر الإنتاج، أو يمكنه أن يزيد من حجم الإنتاج ومستواه بالوحدات نفسها من العناصر الإنتاجية، سواء كان ذلك التطور مقترناً بتكثيف رأس المال وتكثيف العمل، إذ أدى هذا التطور إلى رفع الإنتاجية الحدية لكلا العنصرين الإنتاجيين (العمل ورأس المال) (جاوشين، ١٩٩٠، ٢٢٥) فضلاً عما سبق، فإن المنتج يتوجه صوب المصادر الأخرى للطاقة إذا ما أراد الحصول

على أرباح إضافية إذا تواجدت تلك المصادر البديلة وبأسعار تنافسية يقل الطلب على النفط وعندها فإن انخفاض الطلب على النفط يؤدي إلى انخفاض سعره ومن ثم فإن هذه النتيجة قد تشكل سبباً رئيسياً في انخفاض عرض النفط، والعكس صحيح كذلك (الدوري، ١٩٨٨، ٩٥). وفي الأسواق التي تتعدم فيها مصادر الطاقة غير النفطية ولتغطية العجز الذي يحدث في ميزان الطاقة يرتفع مستوى عرض النفط ومنتجاته.

وأخيراً إذا توقع المنتج ارتفاعاً في الأسعار يقل العرض ويتعاضد الخزين عبر سحب كميات من المعروض وخزنها بأمل تحقيق أرباح هامشية، في حين يزيد من العرض إذا توقع انخفاضاً وشيكاً في الأسعار وعبر تسويق الكميات المخزونة، أي يقلص الخزين تلافياً للخسائر، وهذا يخلق نوعاً من الإرباك والقلق في السوق ثم يؤثر في حركة الخزين والأسعار (فرج، ٢٠٠١، ٥٢٩).

أهمية المنتجات النفطية بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى في محافظة السلیمانية

إن مصادر الطاقة في إقليم كردستان، وكأية منطقة أخرى، تنقسم على قسمين: المتجددة وغير المتجددة، ومع أن إقليم كردستان غني ببعض مصادر الطاقة الأخرى غير النفط، كالفحم الحجري والغاز الطبيعي وحتى عنصر اليورانيوم والذي يعد من المصادر غير المتجددة، إضافة إلى الثروة المائية والتي تعد من بين المصادر المتجددة، وكذلك بعض المصادر التقليدية التي مازالت تستخدم كمصدر للطاقة في الريف وفي ضواحي المدن. غير أن تلك المصادر لم تستغل ليومنا هذا، كما أن هنالك الثروة النفطية الهائلة التي يعتقد وجودها في أراضي الإقليم والتي لم تكتشف لحد الآن، فمصدر الطاقة الرئيس هو النفط والماء ويأتي بعدهما الغاز السائل، أما الجزء الأكبر من الحاجة الاستهلاكية للطاقة في هذه المنطقة فيتم إشباعه عبر مصدري النفط والماء لتوليد الطاقة الكهربائية، أي إن التنافس ينحصر بين هذين المصدرين، وحال انعدام الاستقرار السياسي من جهة، وإنعدام الامكانيات المادية والفنية والظروف المناخية والجفاف من جهة أخرى دون قدرة الماء على أن يصبح أساساً لصناعة كهربائية متكاملة تلبي الاحتياجات المنزلية (من الإضاءة والاضاءة والطبخ) وحاجة القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي مثلاً الغاز السائل الذي لديه قدرة كبيرة على الإحلال محل النفط، لم يتمكن من منافسة النفط تماماً، لافي الاستخدام المنزلي ولا في الاستخدام الصناعي خلال فترة الدراسة، وذلك بسبب اندسار العرض وارتفاع السعر، حيث كان سعر القنينة الواحدة (في بعض الأوقات) ولغاية سنة 1997 هو 180 ديناراً سويسرياً (استحصلنا معلومات عن أسعار قنينة الغاز من قسم الغاز في مديرية تسويق المنتجات النفطية). وأدى كل ذلك إلى ارتفاع القوة التنافسية للنفط مما جعل الطلب الواقع عليه غير مرن. ولم تتمثل أهمية المنتجات النفطية في إقليم كردستان عموماً ومدينة السلیمانية على وجه التحديد من كونها مصدراً رئيساً لإيرادات الحكومة وحسب، بل من الدور المهم الذي لعبته في الكثير من القطاعات

الإقتصادية، مثلًا (السيارات والنقل والمواصلات والطرق والجسور والتجارة)، قطاع النقل مثلاً يعتمد كلياً ونسبة 100% على البنزين والغازويل، وهما من مشتقات النفط، ويعد النفط الأسود من المدخلات الرئيسية في إنتاج الاسمنت وفي تبليط الشوارع (أي في بناء البنية التحتية في الإقليم محافظة السليمانية)، فضلاً عن كون النفط الأبيض المصدر الرئيس للاستهلاك المنزلي في مجالات التدفئة والإنارة والإضاءة والطبخ، هذا إلى جانب توظيف أكثر من 800 عامل في المؤسسة العامة لإدارة المشاريع الخاصة و انتشار أكثر من 360 عاملاً في 92 محطة توزيع وانشغال آخرين بتجارة المشتقات النفطية، أي أن النفط يسهم بشكل جاد في إرتفاع الدخل القومي ومن خلاله دخل الفرد والمستوى المعيشي للسكان. ومن الناحية السياسية تتجلى أهمية النفط في كونه سبباً في تقسيم كردستان بين أربع دول (العراق، إيران، سوريا وتركيا) وتحويل هذه المنطقة إلى منطقة صراعات سياسية محتدمة ليس بين الدول الإقليمية وحدها، بل كذلك دول أخرى مثل (أمريكا وبريطانيا والمانيا ..) منذ نهايات القرن التاسع عشر ، إذ دخلت كردستان شركة ألمانية سنة 1904 ثم أخرى بريطانية سنة 1907 وبعد ذلك أميركية (نفط كردستان العراق، 1997، 14). وإلى يومنا هذا 2002، فإن أحد أخطر الأسلحة التي استخدمتها الحكومة العراقية سابقاً - ضد إقليم كردستان المحرر هو خلق الأزمات النفطية، خصوصاً خلال الفترة 1991-2001.

عرض المنتجات النفطية في محافظة السليمانية

ويتضمن العرض المستورد والعرض المحلي:

١. العرض المستورد

ما قبل سنة 1997 كان السماسرة والتجار يستوردون النفط من منطقة كركوك مقابل الأغذية والسلع الأخرى كنوع من المقايضة ، ولكن بعد سنة 1997 تدخلت حكومة الإقليم عن طريق اللجنة العليا لتوزيع الوقود (تشكلت في سنة 1997 لجنة عليا لتوزيع الوقود واستمرت حتى الشهر العاشر من سنة 2001، وتغيرت اللجنة بعد ذلك التاريخ لتصبح مؤسسة كاملة تحمل سُم المؤسسة العامة لإدارة المشاريع الخاصة) في التجارة النفطية و علّنت عن دورها الاحتكاري ، فُصِح بالإمكان معرفة حجم الاستيراد، وعموماً كان حجم استيراد المشتقات النفطية.

الجدول ١

استيراد البنزين والنفط إلى الإقليم خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١

الكمية/لتر

السنوات	البيان	استيراد البنزين	نسبة الزيادة السنوية %	استيراد النفط الأبيض	نسبة الزيادة السنوية %
1996		24 000	-	16 800	-
1997		30 522	27.3	19 055	13
1998		46 980	53.7	22 144	16
1999		64 155	36.5	39 412	78
2000		72 064	12.3	42 332	7
2001		119 591	65.7	58 580	38

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى:

بالنسبة لسنة 1996: من خلال مقابلة مع رئيس قسم الإنتاج في مصفى النفط.
بالنسبة لسنة 1997: تقرير اللجنة العليا لتوزيع الوقود الموجه لرئاسة الوزراء بتاريخ 1998/2/21.

بالنسبة للفترة 1998-2001: المؤسسة العامة لإدارة المشاريع الخاصة/مديرية تسويق المنتجات النفطية/قسم المبيعات/سجلات يومية المبيعات.

ويتبين من الجدول ١ بان العرض المستورد للبنزين شهد ارتفاعاً متواصلاً خلال الفترة 1996-2001 و بنسبة 27% و 36% و 54% و 12% و 66% خلال الفترة نفسها على التوالي ، وارتفع عرضه من 24 مليون لتر إلى 119.591 مليون لتر، أي بمقدار زيادة بلغ 95.591 مليون لتر، وأعلى نسبة زيادة سنوية كانت في سنتي 2000-2001 إذ ارتفع الحجم من 72.064 مليون لتر إلى 119.591 مليون لتر، أي بنسبة زيادة سنوية بلغت حوالي 65.7%.

وفيما يخص النفط المستورد، شهد هو الآخر زيادة سنوية ، لكنها ليست بحجم البنزين، إذ ارتفع عرض المستورد من 16.8 مليون لتر إلى 58.58 مليون لتر، أي بمقدار 41.780 مليون لتر، و أعلى نسبة زيادة السنوية هي بين السنتين 1998-1999 حين ارتفع استيراد النفط بنسبة 78%، وهبطت نسبة الزيادة السنوية في سنة 2000 إلى 7%، ثم ارتفعت النسبة مرة أخرى في سنة 2001 لتصل إلى 38%. وترجع الزيادة في البنزين والنفط إلى توسع تجارة النفط بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية سابقاً - ودخول القطاع الخاص إلى هذا المجال المربح، وعموماً فإن مجمل تلك النسب المبينة تلمح إلى وجود حالة من عدم الاستقرار في جانب الاستيراد.

ويعد البنزين والنفط المستورد من النوعية الجيدة، أي يمتلكان مميزات جيدة كسرعة الاحتراق ورائحة الاحتراق، ولكنهما ليسا الأ جود. بل إن إقليم كردستان ما يزال محروماً من البنزين الممتاز، أما سعر هذين المشتقين فهو منخفض ويشأ بظروف المنتج المحلي ، إذ بإمكان المنتج المحلي رفع السعر بهدف

تشجيع عملية الإستيراد خصوصاً من مناطق الخاضعة للحكومة المر كزية وبالعكس. كان سعر النفط 175 فلساً للتر الواحد في بدء سنة 1997 واستمر هذا السعر حتى سنة 1999، وقد ارتفع السعر بعد ذلك إلى 200 فلس للتر الواحد ليستقر عليه إلى سنة 2002، فيما كان سعر اللتر الواحد من البنزين 255 فلساً ليصبح 275 فلساً في بدء سنة 1998 ثم 375 فلساً في نهاية السنة نفسها لحكومة إقليم كردستان ، د.ت) وهو السعر الذي استقر عليه حتى سنة 2002، وقد تم تسعير المعروض المحلي، على أساس تلك الأسعار وذلك بتسليم المنتج المحلي من المصفي إلى اللجنة العليا لتوزيع الوقود عمل اللجنة العليا لتوزيع الوقود ، فهو استلام مجمل تلك المشتقات بشقيها (المستورد والمحلي) وبالأسعار المبينة انفاً، من الوكلاء والوسطاء والسامسة بغية خزنها ومزج البنزين العراقي مع بنزين شيواشوك المحلي، ثم توزيعها على أجزاء من محافظة السليمانية والمناطق التابعة لمحافظة كركوك وأربيل وهكذا فإن مسألة التسعير والزام محطات التوزيع بالسعر الرسمي اكسبت المنتج المحلي صفة إحتكارية في السوق المحلية.

٢. العرض المحلي

يتم استخراج اجمالي حجم انتاج النفط المحلي من خلال بئرين تعرفان بالبئر رقم 1 والبئر رقم 2، عمق الأولى 2200م النفط المستخرج منها يعد من النوع الخفيف ويعرف حسب وحدة API بـ 46.5-48 وعمق الثانية 664م وتنتج النفط الخام الثقيل فقط منذ سنة 1995 ويحول منتجها مباشرة إلى معمل سمنت سر جنار، هذان البئران يقعان ضمن حدود قسبة طق بطنق كويسنجق وعلى موقع يعرف بـ (شيواشوك). وعلى الرغم من أن هذا الحقل كان مستكشفاً فيما مضى ، إلا أن عملية الإستخراج بدأت منذ سنة 1996 (محمود، ٢٠٠١، ٢٥٥). يعد اشتقاق البنزين والنفط ب نوعيه بمثابة العرض المحلي لتلك المنتجات كما يتبين من الجدول ، حيث ارتفع حجم استخراج النفط الخام خلال فترة الدراسة من 3.144 مليون لتر إلى 96.405 مليون لتر، والنمو الحاصل في معدل الإستخراج يعود أساساً إلى نمو الطلب من جهة والمسااعي الرامية إلى ملء النواقص الإنتاجية وتطور المصافي من جهة أخرى وهذه الزيادة في الإستخراج النفط الخام فتح الباب أمام ارتفاع معدل إنتاج البنزين والنفط الأبيض، لكن على الصعيد المحلي أيضاً يلاحظ ان اشتقاق البنزين هو الأكبر حجماً نسبة إلى اشتقاق النفط الأبيض من المستخرج، إلا ان تلك الكميات لم يدخل كلها إلى السوق، بل استخدمت مقادير منها لخدمات المصفي مثل (البويلر والأفران)، الجانب وجود كميات محسوبة كخسائر ما بعد التكرير ، وهي الكميات التي تظهر كشوائب و أوساخ، تكفي الإشارة إلى أنه وفي سنة 2000 وحدها استخدم ما مقداره 1.976 مليون لتر من النفط كوقود وما مقداره 277 الف لتر لخدمات الآت المصفي تم تسويق ما تبقى من ذلك ، ويجدر القول كذلك بأن البنزين المنتج هو من النوع الرديء الذي يحتفظ بالكثير من الشوائب، من هنا لا مفر من مزجه بالبنزين العراقي المستورد ، أما نسبة المزج فتتغير حسب ظروف

السوق، إذ تزداد نسبة البنزين المحلي إلى البنزين العراقي خلال الأزمات وبالعكس في حال وجود فائض في العرض ، والنفط الأبيض هو من النوع الجيد ، اما النفط الأسود فيحول فور انتاجه إلى معمل سمنت سرجنار إلى جانب ما تنتجه البئر رقم ١ التي تنتج يومياً كمية ١٠٠٠٠٠ لتر من النفط الثقيل ، وتراجع مستوى إنتاج النفط الأسود كما يظهر في خلال الجدول المذكور يقابل نمو نسبة إشتقاق المنتجين الآخرين الناتج من تطوير جهاز انتاج المصفى ، مع الإشارة إلى إشتقاق الكازوايل كذلك والذي يكون عادة في حدود 20% من إجمالي المشتقات.

الجدول ٢

استخراج النفط الخام و مشتقاته في مصفى السليمانية خلال الفترة

١٩٩٦ - ٢٠٠١

الكمية/ ألف لتر

السنوات	البيان	استخراج النفط الخام	البنزين المنتج	نسبة الزيادة السنوية %	النفط الأبيض المنتج	نسبة الزيادة السنوية	النف الاسود المنتج
1996	0	-	0	-	0	3114	النف الاسود المنتج
1997	0	-	3686	-	4375	10 146	
998	0	223.7	11 933	221.4	14 046	42 620	
1999	22 000	28	15 277	66.5	23 420	66 917	
2000	17 000	1.7	15 546	28.6	30 139	87 127	
2001	15 000	2.7	15 979	12.9	34 044	96 405	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى:

- اقليم كردستان العراق، المؤسسة العامة لإدارة المشاريع الخاصة ، مصفى نفط السليمانية/قسم الإنتاج.

يتضح من الجدول ٣ أن الاستيرادات تسهم بالجزء الأكبر من عرض البنزين، ففي سنة 1996 كانت نسبة 100% من البنزين المعروض مستوردة، فيما بدأت مساهمة الإنتاج المحلي في تغطية جزء من العرض المحلي منذ سنة 1997 بعد أن تم انشاء مصفى تكرير النفط في السليمانية، إذ كانت نسبة مساهمة الإنتاج المحلي في تلك السنة 12.5%، مقابل 87.5% بالنسبة للبنزين المستورد .وبشكل عام فإن العرض المحلي من البنزين شهد نمواً مطرداً خلال الفترة 1997-2001، ولكن بنسب متفاوتة، وكانت النسبة العليا للمساهمة من جانب العرض المحلي قد سجلت في سنة 2000 وبلغت 29.5% معدل الزيادة السنوية بالنسبة لإجمالي عرض البنزين هو 46.12%.

الجدول ٣

اجمالي عرض البنزين في اقليم كردستان خلال الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠١
الكمية/لتر

نسبة الزيادة السوية %	اجمالي عرض البنزين					البيان السنوات
	2+1=(3) (1)		(2)			
	الاجمالي	نسبة إلى الاجمالي %	المستورد	نسبة إلى الاجمالي %	المحلي	
-	24000	100	24000	-	0	1996
45.5	34927	87.5	30552	12.5	4375	1997
74.7	61044	77.0	46980	23.0	14064	1998
43.4	87575	73.3	64155	26.7	23420	1999
16.7	102203	70.5	72064	29.5	30139	2000
50.3	153635	77.8	119591	22.2	34044	2001
46.12	77231	81.0	59557	23.0	21209	معدل الفترة

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى الجدولين ١ و ٢.

كما هو الحال بالنسبة للبنزين، فإن الجزء الأكبر من معروض النفط يتوفر عن طريق الإستيراد، فالإنتاج المحلي وكما يتضح من الجدول ٤ بدأ منذ سنة 1997، وأسهم في تلك السنة في تغطية إجمالي العرض بنسبة 16.2% ومقابل هذه النسبة كانت نسبة مساهمة الإستيرادات 83.8% ونسبة مساهمة قنا تي العرض خلال تلك الفترة كانت باستمرار متغيرة ومتحركة، وان معدل الزيادة السنوية لإجمالي عرض النفط الأبيض هو 36%، و 43.457 مليون لتر بالأرقام المطلقة. لكن لم يتم تسويق الكميات المبينة انفاً سنوياً ايضاً، كما لم تخصص تلك الكميات كلها لمدينة السليمانية وحدها، إلى جانب تخصيص مقدار معين كخزين سنوياً ولكنه لا يتجاوز مليون لتر لكل نوع سنوياً والبقية توزع على مناطق في محافظات كركوك واربيل والسليمانية.

الجدول ٤

اجمالي عرض النفط الأبيض في محافظة السليمانية خلال الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠١

ألف لتر

نسبة التغير السوي %	اجمالي عرض النفط					البيان السنوات
	2+1=(3) (1)		(2)			
	الاجمالي	النسبة إلى الاجمالي %	المستورد	النسبة إلى الاجمالي %	المحلي	
-	16800	٠	16800	0	0	1996
35.3	22741	83.8	19055	16.2	3686	1997
49.8	34077	65.0	22144	35.0	11933	1998
60.5	54689	72.0	39412	28.0	15277	1999
5.8	57878	73.1	42332	26.9	15546	2000
28.8	74556	78.6	58580	21.4	15976	2001
36	43457	75.0	33054	25.5	12484	معدل الفترة

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى:

الجدول ١ والجدول ٢.

وكما يظهر من الجدول ٥، فإن المبيعات شهدت نمواً سنوياً مطرداً بسبب نمو العرض والطلب، واحتلت مدينة السليمانية المرتبة الأولى من بين المناطق الأخرى خلال الفترة 1998-2001 إذ تراوحت نسبة مساهمتها بين 57.4% - 62.7% خلال الفترة المذكورة. في سنة 2000 تم بيع كمية 95 ألف لتر من البنزين المستورد من مناطق الحكومة المركزية إلى محطات التوزيع داخل المدينة بسعر 885 فلساً للتر الواحد وهو السعر المعروف بالسعر التجاري، وتم بيع 607 ألف لتر بالسعر الرسمي 660 فلساً للتر الواحد، و1.487 مليون لتر تم بيعه عن طريق محطة أشتي إلى الإدارات داخل المدينة المبيعات الخاصة بإدارات المدينة فلها طابع معقد، إذ تم بيع 288 ألف لتر من البنزين العراقي ليها بالسعر الرسمي، كما تم بيع 1.500 مليون لتر آخر إلى بعض الدوائر والأحزاب الأخرى بصفة خاصة وبسعر مخفض أو مخصوم.

الجدول ٥

المبيعات السنوية للبنزين في إقليم كردستان خلال الفترة 1998-2001

الكمية/ الف لتر

السنوات	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	الجهات
٢٧١٢٦٠٠٠	٤١٩٨٧٠٠٠	٤٩٢٠١٠٠٠	٧٨٠٨٤٠٠٠	المحطات الداخلية	
١٤٠٤٧٠٠٠	١٧٤٠٦٠٠٠	٢١٣٩٩٠٠٠	٢٨٥٨٠٠٠٠	خارج المدينة	
٨٧٤٢٠٠٠	١١٠٩٠٠٠٠	٢١١٣٩٠٠٠	١٨٦٦٥٠٠٠	كركوك	
٢٥٩٥٠٠٠	٣٦٣٠٠٠٠	٥٤٢١٠٠٠	٩٠٧٥٠٠٠	كويسنجق	
٦٨٧٠٠٠٠	١١٣٩١٠٠٠	١٢٢٦٧٠٠٠	١٦٧٤٥٠٠٠	الدوائر والأحزاب	
٢٩٨٠٠٠	٦٠٦٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	المنظمات	
٥٩٦٧٨٠٠٠	٨٦١١٠٠٠٠	١٠٩٧٧٧٠٠٠	١٥١٣٧٩٠٠٠	اجمالي المبيعات	
٥٧,٤	٦٢,٦	٥٦	٦٢,٧	حصة مدينة السليمانية من اجمالي المبيعات %	

المصدر: الجدول من عمل الباحثين استناداً إلى :

إقليم كردستان العراق، المؤسسة العامة لإدارة المشاريع الخاصة، مديرية تسويق المنتجات النفطية/ قسم المبيعات، سجلات يومية المبيعات.

أما حصص المنظمات فهي الأخرى من البنزين العراقي وتم بيعه لهم بسعر 1100 فلس للتر الواحد، وبقيّة المبيعات داخل السليمانية كانت من البنزين الممزوج وقد سُعرت كالبنزين العراقي تمّ أمّا، واستمرّ التوزيع والتسعير خلال سنة 2001 بالشكل نفسه الذي كان عليه سنة 2000، ولكن بسبب ازدياد عدد السيارات والتوسع الحاصل في الدوائر لوتفع معدل المبيعات داخل المدينة، وأخيراً تم تغيير الأسعار بحيث صار لأول مرة لكل من البنزين العراقي والتمزج السعر الخاص بهما. وكل هذا دليل على عدم وجود أسعار بيع موحدة للمنتجات.

ويبين الجدول ٦، توزيع ومبيعات النفط الأبيض على المناطق المختلفة ، ويتضح منه أن إجمالي المبيعات الخاصة بمدينة السليمانية والواضحة في الجدول اشتملت كل العوائل والدوائر والأحزاب والمنظمات والمعامل الحكومية وبعض الأماكن الأخرى، وقد تم تخصيص نسبة 76% من تلك المبيعات لقطاع العوائل في سنة 2001، و24% لقطاعات البناء والإنشاءات والإدارات الحكومية والأحزاب والمنظمات الأجنبية العاملة والأفران والحمامات وبعض الأماكن الأخرى، ومن هاتين النسبتين تظهر ضخامة حجم الطلب المنزلي على النفط الأبيض، وكانت حصة قطاع العوائل قد تم توزيعها إما عن طريق البطاقات التموينية وبسعر 330 فلساً للتر الواحد ، وإما عن طريق مديرية التسويق مباشرة، أي تم تأمين كمية محدودة للموظفين والمعلمين وعلماء الدين وفئات أخرى سنوياً وبشكل مباشر وبالسعر الرسمي الذي كان 600 فلس للتر الواحد في سنة 2001.

الجدول ٦

المبيعات السنوية للنفط الأبيض في إقليم كردستان وحصة مدينة السليمانية منها خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١

الكمية (الف لتر)

السنوات	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	معدل الفترة
حصة مدينة السليمانية	١١٤٥٦	٢٠٥٩٧	٢٤٩٥٠	٢٩٥٠٠	٢١٦٢٦
حصة القضاء (خارج المدينة)	٨٢١٩	١٤٩١٦	١٢١٠٢	٢١٦٥٦	١٤٥٨٤
المعامل الحكومية	٨٠٨	١٠٣٧	١٠٥٨	٢٤٦١	١٣٤١
المنظمات	١١١	٨٦	٦٤	١٠٩	٩٣٠
الدوائر والأحزاب	٣٥٠٥	٥١٨٢	٥٣٦٤	٥٣٨٢	٥١٠٨
حصة منطقة كركوك	٦٤٣٢	٧٥٧٢	٩٠٤٤	٩٦٩١	٧٤٥٣
حصة منطقة كويسنجق	٢٧٢٣	٢٩٨٦	٣١٨٠	٣٨٥٠	٣٢٩٠
الأخرى*	٣٣٢	٦٧٠	٦٨١	٢٦٩	٤٨٨
الإجمالي	٣٣٥٨٦	٥٣٣٧٩	٥٦٤٤٣	٧٣٩١٨	٥٤٦٧٩
حصة مدينة السليمانية من الإجمالي %	٦٧,٤٢	٥١,٩٧	٥٦,٩	٥١,١٨	٥٦,٨٦

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى:

- إقليم كردستان العراق، المؤسسة العامة لإدارة المشاريع الخاصة، مديرية تسويق المنتجات النفطية/ قسم البيعات، سجلات يومية المبيعات.
- الأخرى تشمل المحال والأماكن التي لم تستقر حصصها وتذبذبت يومياً مثل (المخابز، حمامات مدينة السليمانية، محارق الحدادة، المصابغ، المسابغ).

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً - الاستنتاجات

تتلخص أهم الاستنتاجات بما يأتي:

١. معظم العرض كان يأتي من قبل الحكومة المركزية. فلم يراعى أي من المبادئ الإقتصادية المرعية، وفي الوقت نفسه لم يتم استغلال مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة في الإقليم والأخير يعتمد بدرجة كبيرة على العرض المتأتي من الحكومة المركزية.
٢. إن الجزء الأكبر من الحاجة الاستهلاكية للطاقة في المحافظة تم إشباعه عبر مصدري النفط والماء والغاز السائل لتوليد الطاقة الكهربائية، ولم يتمكن المصدر المائي من منافسة مصدر النفط ، وكذلك الحال بالنسبة لمصدر الغاز السائل وذلك بسبب محدودية عرضه وارتفاع سعره.
٣. إن أهمية النفط والبنزين لا تأتي فقط من كونه مصدراً لإدارة الدولة بل هناك قطاعات إقتصادية تعتمد بنسبة ١٠٠% على مصدر البنزين كقطاع المواصلات.
٤. تزايدت نسبة استيراد النفط والبنزين إلى الإقليم خلال فترة الدراسة مما يشير إلى توسع تجارة النفط بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية ودخول القطاع الخاص بشكل رئيس إلى هذا المجال المربح ولاسيما خلال فترة ١٩٩٦-٢٠٠١ إذ شهد العرض المستورد للبنزين إرتفاعاً متذبذباً ومتوصلاً بنسبة ٢٧,٣% و ٥٣,٧% و ٣٦,٥% و ١٢,٣% و ٦٥,٧% خلال الفترة نفسها على التوالي، وكذلك الحال بالنسبة للعرض المستورد للنفط الذي شهد هو الآخر زيادة سنوية لكنه بحجم أقل من البنزين ، إذ بلغت نسبة الزيادة ١٣% و ١٦% و ٧٨% و ٧% و ٣٨% خلال الفترة نفسها وذلك بسبب توسع التجارة بين الإقليم والمركز.
٥. على الرغم من زيادة حجم المنتج المحلي من البنزين و نفط الأبيض المنتجين خلال فترة ١٩٩٦-٢٠٠١، إلا أن تلك الكميات لم تدخل كلها إلى السوق بسبب استخدام مقادير منها لتشغيل المصفى المحلي في المحافظة إلى جانب وجود كميات محسوبة كخسائر ناتجة عن عملية التكرير، فضلاً عن كون المنتج المحلي هو من النوع الرديء، لذلك كانت الإستيرادات تسهم بالجزء الأكبر من عرض البنزين حيث تراوحت نسبة الزيادة من عرض البنزين المستورد إلى الإجمالي بين ١٠٠% كأعلى نسبة إلى ٧٠,٥% كأدنى نسبة خلال فترة ١٩٩٦-٢٠٠١، في حين تراوحت هذه النسبة بالنسبة للعرض البنزين المنتج المحلي بين (صفر) ٢٩,٥% خلال الفترة نفسها، حيث بلغ معدل الزيادة السنوية للعرض المحلي ٢٣% من الإجمالي وبلغ هذا المعدل بالنسبة للعرض المستورد ٨١% وبلغ هذا المعدل بالنسبة للعرض المحلي والمستورد ٤٦,١٢% خلال الفترة نفسها.

٦. إن الجزء الأكبر من المعروض النفط يتوفر عن طريق الإستيراد، والإنتاج المحلي منذ سنة ١٩٩٧ أسهم في تلك النسبة في تغطية إجمالي المعروض بنسبة ١٦,٢%، في حين كانت نسبة هذه المساهمة بالنسبة للعرض المستورد قد بلغت ٨٣,٨% خلال تلك السنة و كانت نسبة مساهمة قناتي العرض خلال فترة الدراسة متغيرة باستمرار.

٧. بلغ معدل الزيادة السنوية لإجمالي عرض النفط الأبيض ٣٦% خلال فترة الدراسة وأن مبيعاته شهدت نمواً سنوياً بسبب نمو العرض والطلب إذ احتلت مدينة السليمانية المرتبة الأولى من بين المناطق الأخرى وتراوحت نسبة مساهمتها بين ٥٧,٤% و ٦٢,٧% خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١.

٨. شهدت المبيعات السنوية للبنزين نمواً سنوياً مطرداً بسبب نمو العرض والطلب واحتلت مدينة السليمانية الم رتبة الأولى من بين المناطق الأخرى خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ إذ تراوحت نسبة مساهمتها بين ٥٧,٤% - ٦٢,٧% خلال الفترة المذكورة وبلغ نصيب المبيعات نسبة ٧٦% لقطاع العوائل في سنة ٢٠٠١ ونسبة ٢٤% لقطاع البناء والإنشاءات والادارات الحكومية والأفران... الخ.

ثانياً - المقترحات

بما أن العوامل الفنية السياسية والإقليمية والقانونية تؤدي دوراً بارزاً في هذه المشكلة إلى جانب العوامل الاقتصادية هناك عدد من المقترحات في حالة اتباعها تسهم في معالجة المشكلة بدرجة كبيرة ومنها:

١. العمل على تنويع السوق المحلية بالمصادر الأخرى للطاقة إلى جانب مصدر النفط والبنزين التي تتميز بسهولة استخدامها في كثير من المجالات الحياتية ولاسيما مصدري الكهرباء والغاز السائل.
٢. العمل على اتباع أسلوب ترشيد الاستهلاك ولاسيما بالنسبة للبنزين على الصعيد الحكومي والخاص.
٣. العمل على تطوير وتحسين استغلال الطاقة الإنتاجية المحلية المتوفرة بهدف زيادة الإنتاج وتحسين وتطوير مشتقات الإنتاج والعمل على اكتشاف آبار جديدة.
٤. تطوير البناء التحتي على مستوى الإقليم والمحافظات واستيراد وسائل متطورة لإستخراج وتصفية الوقود وتوزيعها إلى أماكن الطلب والعمل على بناء مستودعات جديدة بصورة يمكنها من تخزين كميات كافية كخزين استراتيجي لتلبية الطلب في أوقات إرتفاعه، فضلاً عن إلى العمل لازدياد قنوات استيراد النفط والبنزين لإجل زيادة عرضهما وبالتالي انخفاض سعرهما.

المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية

١. أحمد، محسن إبراهيم، "دور منظمة أوبك في سوق النفط الدولية وفاقها المستقبلية"، مجلة زانكوي سليمان، قسم B، العدد ٦، ٢٠٠١.
٢. اسماعيل، محمد محروس، اقتصاديات البترول والطاقة، دار الجامعة المصرية، ١٩٨٨.
٣. إقليم كردستان العراق، المؤسسة العامة لإدارة المشاريع الخاصة، مصفى نفط السليمانية، قسم الإنتاج.
٤. البصام، سهام، المعالم الجديدة لصناعة النفط في العراق بعد الثورة ٣٠/١٧ تموز ١٩٦٨، الموسوعة الصغيرة، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، ١٩٨٤.
٥. تقرير اللجنة العليا لتوزيع الوقود الموجه لرئاسة مجلس وزراء الإقليم بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢١.
٦. جاوشين، أحمد حسن، النظرية الاقتصادية - تحليل الاقتصاد الجزئي، مطبعة التعليم العالي، اربيل، ١٩٩٠.
٧. حكومة إقليم كردستان العراق، المؤسسة العامة لإدارة المشاريع الخاصة، مديرية تسويق المنتجات النفطية، التقارير السنوية الخاصة بالأسعار الرسمية، د. ت.
٨. النوري، محمد أحمد، مبادئ اقتصاد البترول، مطبعة الارشاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٨.
٩. سعيد، محمد رؤوف وسعيد، زمناكو، "الخرزير الاستراتيجي للبترول مع اشارة خاصة لاقليم كردستان العراق"، مجلة نةكاديمي كردستان، الجزء B، العدد ١، السليمانية، ٢٠٠١.
١٠. السماك، محمد ازهر، اقتصاد النفط والسياسة النفطية - اسس وتطبيقات -، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٨٦/١٩٨٧.
١١. علي، عبدالمنعم السيد، مبادئ الاقتصاد الجزئي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٤.
١٢. غفور، عبدالله، جوكرافياي كردستان، الطبعة الثانية، مؤسسة سردم للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠٠٠.
١٣. فرج، شمخي حويط، "السوق النفطية - الاساسيات والأسعار -"، مجلة الحكمة، العدد ١٨، السنة الرابعة، بيت الحكمة، ٢٠٠١.
١٤. القاضي، حسين وآخرون، محاسبة البترول، دار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١.
١٥. المؤسسة العامة لإدارة المشاريع الخاصة، مديرية تسويق المنتجات النفطية، قسم الغاز في مديرية تسويق المنتجات النفطية.
١٦. المؤسسة العامة لإدارة المشاريع الخاصة، مديرية تسويق المنتجات النفطية، قسم المبيعات، سجلات يومية المبيعات.
١٧. محمود، عبدالله كريم، "تقرير عن شركة نفط كردستان"، مجلة زانستي سه رده م، العدد ٧، السنة الثانية، كانون الثاني/ ٢٠٠١.
١٨. مقابلة مع رئيس قسم الإنتاج في مصفى النفط في السليمانية.
١٩. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ايلول ٢٠٠١.
٢٠. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، دراسات مختارة في الصناعة النفطية، الكويت، ١٩٧٩.
٢١. موسى، عبدالستار عبدالجبار، "أسعار النفط الخام في السوق الدولية والعوامل المؤثرة في تحديدها على ضوء النظرية الاقتصادية"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ١٤، بيت الحكمة، بغداد، ربيع ٢٠٠٢.

٢٢. موسى، عبدالستار عبدالجبار، أسعار النفط الخام في السوق الدولية والعوامل المؤثرة في تحديدها على ضوء النظرية الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ١٤ ، ٢٠٠٢ .
٢٣. نفط كردستان العراق، منشورات مركز الدراسات والبحوث المركزي، دراسة تاريخية، جيولوجية، جغرافية، إقتصادية الطبعة الأولى، الجزء الاول، ١٩٩٧ .
٢٤. الهيتي، أحمد حسين، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٠ .
٢٥. الهيتي، أحمد حسين، مقدمة في اقتصاد النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٤ .

ثانياً - المراجع باللغة الاجنبية

1. William Boeys and Michael Melvin, Economics, (3rd Edition, Houghton Mifflin Company, Printed in the U.S.A, 2001).

ثالثاً - مواقع الانترنت

1. How long Does it take to Discover oil and bring it to Market, Report, (www.OPEC.org), (2003).